

التيوت الشرعي فانمنع فغظت الحاكما المتا لليه واعلم بما له من حيز
وتزوجها وما عليه من الاثم في المنع فلم يرجع واصطلح بالامتناع وعصلها
العصل الشرعي قال المحصر من تزوجه عصلتها ولا ازوجها وسجد
شوت ذلك عند الحاكما المذكور وانما الزوجه خلية من الموانع الشرعية
وليعا اعتبارا لمجيب اعتباره فيه شرعا وحري ذلك بناج كذا

مطور ضمن بزوج الصغرة من الصغرة مباشرة ابوتهما

هذا ما اصدق فلان بر فلان عز و له لصلبه فلان الراهق اذ به
عوضه حجه ونحت ولايته حكم الابوه منها لا اراي لم يذ لك من الخط
والمصلحة حسن النظر فلا يثبت فلان البكر للمصغر الحفي من الموانع الشرعية
التي هي في حجر والدها المذكور ونحت ولايته حكم الابوه شرعا لا اراي لها
في ذلك من الخط والمصلحة حسن النظر صدقا مصلحة من الذهب
الحديد المصركي لنا اعمالها يذ لك من ماله عز و له المذكور اعلاه او من
مال ولده المذكور اعلاه الذي تحت يده وحوطته لذا اعتنبت منه
والدالزوجه المذكوره لها الصيرفة في مصلحتها والمبا في ذلك وهو
كذا اعلم حكم الطول فالحج اذ منه والدالزوج المسمى اعلاه وولي

هل ووضعت وانقضت عدتها بحكم وصحتها ويجل **فصل** وان
كان ولها غايبا كت وزوجها منه ناد بها ورضاها لغيبه ولها فلان من
دمشق الحر وسه الغيبه الشرعية القا من فلان الدين وينذكر ذلك في فضل
التقريب عاها وينقل وعرف فلان كذا وغيبه ولها عز دمشق الغيبه
الشرعية وان اولها حاضر سوى الحاكما **فصل** وان لا يكون هاول من

العصيات كتت وول تزوجها منه باذنها ورضاها لعدم اوليا بها

فصل

ومصباها القا من فلان الدين يذكرة في فصل التقريف
وان كان الزوج مسه الرق وعتق كت وعلت الزوجه المذكوره وبوالدها
او احدها او عسها او غيرهم من الاوليا ان الزوج المذكور مسه الرق
وعتق ورضي ذلك اوانه غير كان لها في الحرية ورضيها بذلك او
في النسب او في الحرية او في الفقه **فصل** وان عصل الولي
وفذعت اليه كتت وول تزوجها منه باذنها ورضاها
القا من فلان الحاكما بدر دمشق احبان حمزة والدها المذكور الحاكما المتا
اليه وسالته ابنته المذكوره ان تزوجها من الزوجه المذكوره القا
كها في الشرعية النسب والدين والصحة والحريه من الحاكما المذكور